



The Evolution of Economic Intelligence in the Digital Age: A Historical and Analytical Study

Idris Emhammed Ahmed Mohammed*

Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani
Waleed University, Bani Waleed, Libya

تطور الذكاء الاقتصادي في العصر الرقمي: دراسة تاريخية وتحليلية

إدريس امحمد أحمد محمد*

قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد ، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: al.baca.87@hotmail.com

Received: September 24, 2025

Accepted: December 04, 2025

Published: December 16, 2025

Abstract:

This research aims to introduce economic intelligence as a strategic tool that enhances the ability of institutions and states to compete in dynamic political, economic, and social environments. The study begins with a historical foundation of economic intelligence, reviewing the evolution of its concept since its inception and highlighting its growing importance in the digital age.

It also examines the multiple definitions of economic intelligence found in academic literature and public discourse, in addition to clarifying its levels and stages. The research contributes to a deeper understanding of economic intelligence as a means of strengthening institutional capacity and achieving sustainable development within complex competitive environments. Such outcomes can only be realized through the adoption of digital systems and tools that provide a high degree of technological capability, alongside continuous monitoring of both internal and external environments.

Furthermore, the study explains the benefits of applying economic intelligence within institutions operating in dynamic and collaborative technological environments. It enables users to manage knowledge assets through systematic collection and secure storage of strategic information, while also monitoring potential future threats by observing the institutional environment and analyzing competitors in the market. This process includes identifying strengths and weaknesses and ultimately building an appropriate strategy that allows the entity—whether a state, organization, or institution—to achieve its strategic objective.

Keywords: Economic Intelligence, Strategic Foresight, Business Intelligence, Competitive Advantage, Knowledge Management, Information Protection.

المخلص

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالذكاء الاقتصادي، كأداة إستراتيجية تعزز من قدرة المؤسسات والدول على التنافس في بيئات سياسية واقتصادية واجتماعية متغيرة، يبدأ البحث بالتأصيل التاريخي للذكاء الاقتصادي، مستعرضاً تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي منذ نشأته، وصولاً إلى تزايد أهميته في العصر الرقمي.

كما يتناول البحث التعريفات المتعددة للذكاء الاقتصادي، التي وردت في أدبيات الذكاء الاقتصادي، في سياق استخدام المصطلح في المجال الأكاديمي من جهة، وفي الحياة العامة من جهة أخرى، بالإضافة إلى بيان مستويات الذكاء الاقتصادي ومراحله.

كما يساهم البحث في فهم أعماق الذكاء الاقتصادي كوسيلة لتعزيز قدرة المؤسسة وتحقيقها للتنمية المستدامة، في ظل المتغيرات البيئية التنافسية المعقدة، والتي لا تتأتى إلا بتبنيها لوسائل وأنظمة رقمية تحقق لها درجة عالية من التقنية، مع استمرار الرصد والمتابعة الدائمة، للبيئة المحيطة للمؤسسة على المستويين: الداخلي والخارجي.

فضلاً عن بيان ما تحققه تطبيقات الذكاء الاقتصادي للمؤسسة، في ظل بيئة تقنية ديناميكية جماعية بناء متطورة، إذ تمكن المستخدم من التحكم في الإرث المعرفي عبر جمع وتخزين محكم للمعلومات الإستراتيجية، بالإضافة إلى رصد التهديدات

المستقبلية المحتملة، من خلال مراقبة البيئة للمؤسسة، والبحث في كل ما يتعلق بشأن منافسيها في السوق وتوفيره. مع تحديد نقاط الضعف والقوة، وصولاً إلى بناء إستراتيجية مناسبة، تمكن الجهة المستخدمة سواء كانت الدولة، أم المنظمة، أم المؤسسة، من تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، اليقظة الاستراتيجية، ذكاء الأعمال، الميزة التنافسية، إدارة المعرفة، حماية المعلومات.

المقدمة:

من خلال الدراسة والبحث في جذور الذكاء الاقتصادي وتطورات التاريخ وتعاريفاته الأكاديمية، تبين للباحث بأن الجذور التاريخية للذكاء ترجع إلى العصور ما قبل التاريخ، حيث وظّفه الإنسان في حياته اليومية منذ الأزل، وذلك لكي يتمكن من التأقلم مع أقرانه والبيئة التي يعيش فيها، فضلاً عن استخدامه للذكاء التنافسي كممارسة، وذلك في مجال العمل بأنواعه، كالتجارة والمبادلات التجارية البرية والبحرية، وفي الحروب كما جاء في كتاب (فن الحرب) للكاتب الصيني: صن تزو، الصادر خلال الفترة 500 ق.م، الذي تحدث فيه عن أهمية الذكاء في الحرب، وكتاب (احتراف استراتيجيات الحرب) في 220 ق.م، لمواطنه: الجنرال كونغ مينغ...، وغيرها من أدبيات التطور التاريخي، وتأسيس الذكاء، التي تتحدث عن مرحلة ما قبل التاريخ، حيث عرف فيها الذكاء الإنساني بالممارسة، وهي لاشك مرحلة سابقة لظهور الذكاء الاقتصادي (التنظيري) ذو النماذج الاقتصادية الحديثة، والتي أكدت أن فكرة الذكاء الاقتصادي ظهرت، واستخدمت أولاً في نظام الاستخبارات العسكرية في بريطانيا في سنة 1870م، ثم تحول من الذكاء العسكري، إلى الذكاء التقني التسويقي، ثم إلى الذكاء في الأعمال. كما ظهر الذكاء الاقتصادي في اليابان في 1949-1950م، حيث كان الأساس هو الذكاء العسكري، كما استخدم الذكاء الاقتصادي لاحقاً في كل من: الولايات المتحدة والصين، وفرنسا، وألمانيا وروسيا، وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة.

هذا على مستوى أهم الدول التي ظهر فيها بداية استخدام الذكاء الاقتصادي، أما على مستوى الأفراد، رصدت أدبيات الذكاء الاقتصادي العديد من الكتاب والبحاث الذين كان لهم السبق في تناول هذا النظام بالدراسة والتحليل، أمثال: Luhn و(f.j.aguilar) و Wilensky Harold (على سبيل المثال لا الحصر). هذا وقد التوصل الباحث في نهاية هذا البحث، إلى أن الذكاء الاقتصادي ظهر وزاد توسع انتشاره في العالم بسبب التوسع الرقمي، بالإضافة إلى عوامل أخرى تزامنت معاً لتشكل حالة جديدة من الانفتاح والتوحيد القسري بين أجزاء العالم، فضلاً عن إحلال الاختراق الثقافي والمعلوماتي.

الإطار المنهجي والإجرائي للبحث:

أولاً-مشكلة البحث:

أصبح مؤخراً نظام الذكاء الاقتصادي يشكل أحد الاهتمامات والخيارات الضرورية في كل العلوم بما فيها علوم الاقتصاد والعلوم السياسية، إن لم يكن من الأمور الحتمية لتحقيق البقاء، والمحافظة على الاستمرارية للمؤسسة الحكومية والخاصة، حيث يساعدها نظام الذكاء الاقتصادي على الاستفادة من المعارف والخبرات، بشكل مثمر.

كما يعد استخدام هذا النظام من بين ركائز ووسائل الاقتصاد المفتوح والمعلوم الناجحة، لما يمثله الذكاء الاقتصادي الرقمي اليوم، كأحد أهم الأنظمة المعلوماتية التي توفر للمؤسسة على المستويين المحلي والدولي، ما تحتاجه من بنك معلومات (دقيقة ومناسبة)، حول بيئتها الداخلية ومحيطها الخارجي، إضافة إلى أنه يمثل أهم المواضيع في مجال العمل الإداري، إذ يعد من أكثر التطبيقات الإدارية الحديثة والرائدة للمؤسسة من جهة، وللدول من جهة ثانية. وتأسيساً على ما سبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية هذا البحث، حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الذكاء الاقتصادي؟، ويتفرع عن السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية نذكر منها: ما هي جذور الذكاء الاقتصادي؟ وما هي أهم الفروق الجوهرية بين الذكاء الاقتصادي وبعض المصطلحات المتشابهة له كالذكاء الصناعي (الاصطناعي التوليدي)؟، والذكاء التنافسي، وذكاء الأعمال.

ثانياً-فرضية الدراسة:

تقوم فرضية هذا البحث على الفرضيات الرئيسية الآتية:

1. الذكاء الاقتصادي على الرغم من أن استخدامه والعمل به غير ظاهر وبارز للعيان بمفهومه العلمي الأكاديمي إلا في الآونة الأخيرة، إلا إن بعض قواعده كانت موجودة ومطبقة فعلياً في بعض النظم الإدارية منذ أمد، على مستوى الإدارة بالدولة، وعلى مستوى المؤسسة أو المنظمة...، ولو بشكل ضعيف وجزئي غير متكامل.
2. يسهم الذكاء الاقتصادي في تحقيق القدرة التنافسية، للمؤسسة الاقتصادية.
3. يعد الذكاء الاقتصادي أداة للتطور والإبداع خصوصاً في منظمات الأعمال.

ثالثاً-أهمية البحث:

- تكمن أهمية هذا البحث بأنه يتناول بالدراسة والتحليل، موضوعاً من أهم الموضوعات المتعلقة بإعطاء نظرة توضح وتؤرخ لنشأة وتطور الذكاء الاقتصادي وتطوره بمختلف مفاهيمه ومصطلحاته، مع بيان مستوياته، ومراحله، حيث يكتسب الموضوع أهميته من خلال النقاط التالية:
1. يعد العمل بنظام الذكاء الاقتصادي من أبرز الأنظمة الإدارية الحديثة التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية (أكاديمياً)، خصوصاً في بعض الدول العربية، نظراً للاهتمام المتزايد بالمعلومة، ولتعاظم دور المعرفة في اقتصاديات الدول، بل يعد النظام الأفضل الذي يتماشى مع التطورات الهائلة والسريعة في كل النواحي الحياتية، لذا تسعى مؤخراً العديد من الإدارات والمؤسسات: الكبيرة، المتوسطة، الصغيرة، إلى التنبيه إليه والعمل به.
 2. التعرف على أهمية تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في عصر الرقمنة، مع توجيه أنظار القيادات العليا في الدول، والإدارات العامة، والمنظمات، والمؤسسات والشركات (الحكومية والخاصة) لأهميته كنظام إداري حديث، وكأداة داعمة للتطور والتنافسية.
 3. لاشك أن دراسة الذكاء الاقتصادي في العصر الرقمي، قد يكونا حظياً بنوع من الاهتمام في وسائل الإعلام أو النشر، والانتترنت، لكن دراسته أكاديمياً لم يحظ بالقدر الكاف من الاهتمام، والبحث والدراسة من قبل الباحثين الأكاديميين، مما يجعل البحث والدراسة في هذا الموضوع يمثل إسهاماً متواضعاً لإثراء التراكم النظري في مكتبات الجامعات، ولفتح أبواب المعرفة العامة أمام كل المهتمين بأدبيات هذا الموضوع.

رابعاً-أهداف البحث:

- توخت هذه الدراسة البحثية إلى تحقيق هدف رئيس، تمثل في تقديم التأصيل التاريخي للذكاء الاقتصادي وبيان جذوره ومراحل تطوره، وعلاقته ببعض أنواع الذكاء الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة الأهداف الفرعية التالية:
1. استجلاء الغموض المحيط بماهية الذكاء الاقتصادي، بتوضيح مفهومه، وخصائصه وعناصره وأبعاده.
 2. إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بنظام الذكاء الاقتصادي، ومستوياته، ومراحله، ومكوناته.

خامساً-منهجية البحث :

يعتمد هذا البحث في منهجيته على عدد من المناهج المتداخلة، وذلك في ضوء ما يتناسب وموضوع البحث. لذا فإنه يترأى للباحث استخدام أكثر من منهج علمي، نظراً لكثرة جوانب الموضوع وتشعبها، وبهذا سيتم استخدام المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي التاريخي.

سادساً-المصطلحات المستخدمة:

تستخدم الدراسة البحثية عدة مصطلحات أهمها:

1-الذكاء الاقتصادي :

يعد الذكاء الاقتصادي من أكثر المصطلحات والمفاهيم الفكرية، الذي أصبح مؤخراً يحظى باهتمام الباحثين والإداريين في مجال تحسين وتطوير الأداء الإنتاجي والخدمي، في مختلف المنظمات والمؤسسات المعلوماتية والاقتصادية، وهو: نظام معلوماتي يعمل على السيطرة والتحكم في المعلومة، عن طريق (جمعها وتحليلها بطرق قانونية)، من أجل استغلالها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتكتيكية للمعلومات المناسبة، في الوقت المناسب؛ إضافة إلى إدارة المعرفة، والمقاربة المرجعية، وحماية الإرث المعلوماتي للمؤسسة، والتأثير على محيطها الخارجي.

2-الذكاء التنافسي:

هو نظام يقوم على جمع المعلومات، وفق التبادلات القانونية والأخلاقية. وهو ما جعل المؤسسة الاقتصادية توصف أحياناً بالمؤسسة الذكية، متى اعتمدت على العمل الرقمي الذكي؟، المتمثل في التحليل والمعرفة الإدارية.

3- ذكاء الأعمال والذكاء الاصطناعي:

نظامان ذكيان يعتمدان على جمع وتحليل البيانات من مختلف المصادر، لتقديم رؤى تعمل على تحسين كفاءة الأداء في المؤسسة، وتقليل المخاطر.

كما يستخدم الذكاء الاصطناعي في تقنيات التعلم الآلي ويعتمد على محاكاة الآلة، بمعنى قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة القدرات العقلية البشرية، كما يعتمد أيضاً على تكنولوجيا الخوارزميات التي تمكن الآلات من إظهار القدرات التحليلية، التي تفوق قدرات الإنسان في الاستدلال، والتفكير المنطقي، كالتعرف على الكلام والصور، وحل المشكلات بسرعة فائقة، بل يقوم بالتنبؤ بالأوضاع والحوادث المستقبلية؛ كما يقوم باتخاذ القرارات التلقائية، بناء على الأنماط والاتجاهات الفورية بشكل استباقي.

4- الذكاء الصناعي:

هو علم يعتمد على تطبيق التكنولوجيا القائم على أجهزة استشعار انترنت الأشياء (Iot) وتحليل البيانات الكبيرة، لتحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي وتطوير الخطوط الإنتاجية في المصانع، والتقليل من الهدر فيها، وتوقع الأعطال قبل وقوعها من خلال التحكم التلقائي وتحليل البيانات.

5-الذكاء الاصطناعي التوليدي:

هو علم حديث أيضاً، يستخدم في توجيه التكنولوجيا لتصبح أداة فاعلة، لدعم الإمكانيات والابتكارات البشرية لا تقويضها.

المطلب الأول: مقارنة تاريخية- التأصيل النظري للذكاء الاقتصادي وتطوره

أولاً-مقاربة تاريخية:

لتسليط الضوء على نظام الذكاء الاقتصادي، وبيان أهمية استخداماته كإحدى الآليات حديثة النشأة، لابد من الحديث أولاً عن تأصيله التاريخي وبيان جذوره في مقاربة تاريخية موجزة، ثم بيان أهم تعريفاته. بعد أن أصبح الآن أحد الخيارات الضرورية، إن لم يكن الحتمية لتطور وتقدم الإدارات العامة للدولة ومؤسساتها الاقتصادية، على الصعيدين العام والخاص بأنواعها المختلفة الإنتاجية والخدمية. إذ يرى عدد من الباحثين في أدبيات الذكاء الاقتصادي بأن الذكاء الاقتصادي (I,Intelligence Economique)، يرجع في بدايته الأولى، إلى الجذور الأولى لنشأة نظم الاستخبارات في مجال منظمات الأعمال، إذ إن "شبكات عمل الاستخبارات منذ عصور ماضية كانت تتركز في المجال العسكري السري الذي يعتمد على تحصيل المعلومة ثم تحليلها، وبعد ذلك يتم استغلالها في المعركة" (الدليمي، 2008، ص8) ضد القوات العسكرية الخصم...، بما فيها الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، التي دشنت فيها بدايات تقنيات التحليل واستخدم أول جهاز حاسوب. إضافة إلى استحداث عمليات التجسس التكنولوجي لجمع الاستخبارات، بما يسد حاجة متخذي القرار والمستفيدين من هذه المعلومات. والجدير بالذكر استخدم الذكاء الاقتصادي بعد الحرب

العالمية الثانية، بشكل واسع بعد أن انحصر المحور الأساسي لبنية النظام العالمي، وانتقل من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. (الطالب وآخرون، 2009، ص47)

ثانياً-التأصيل النظري للذكاء الاقتصادي وتطوره:

نشأت ثقافة الذكاء البريطاني ووجدت جذورها منذ تطور إمبراطوريتها الاستعمارية، إذ أن الذكاء الاقتصادي نابع من الفكر العسكري، من أجل "اكتشاف نقاط قوة، وضعف الخصم، وتحليلها من أجل الاستعداد الجيد لمواجهة، وبريطانيا خلال فترة استعمارها كانت تحصل على معلوماتها عن منطقة البحر المتوسط" (Iarivet sophie (2011,p6) وغير ذلك من أسرارها من البندقية، أي: برزت فكرة الذكاء الاقتصادي مع البدايات الأولى لنظام الاستخبارات الاقتصادية- كما سبق ذكره، وتشير بعض أدبيات الذكاء الاقتصادي إلى أنه ظهر بالتحديد في عام 1870م، من الربع الأخير من القرن التاسع عشر ببريطانيا، ثم تطور على مراحل من: الذكاء العسكري، إلى الذكاء التسويقي، إلى ذكاء الأعمال في بريطانيا أولاً. والتي يعزى لها أيضاً السبق في استخدامه، لكونها كانت تمثل القوى العظمى الأولى خلال الثورة الصناعية. فضلاً على احتكارها، ولمدة تزيد على نصف قرن للبتترول والمناجم المعدنية، في عدد من الدول كإيران، وغيرها من دول العالم الثالث، نتيجة لحاجتها للخدمات المعلوماتية الاستخباراتية آنذاك. (طبوش وزعوط، 2015، ص5)

فهي إذا تعد أول من سعت للبحث فيه واستخدمته في قراراتها العسكرية، بل أول من استعملته في المعاملات الإدارية، وبما يعرف باقتصاد المعرفة (الزعيبي، ص32)

إذ شكل جزءاً مهماً من اقتصاد السوق، بينما نسب الباحث: (Fernand braudel) فكرة الذكاء الاقتصادي إلى أنها نشأت مع ظهور اقتصاد السوق، وأن بداية المنافسة والتجسس الاقتصادي (I,Esponnage Economique) تمثلت في الهجمات التجارية بين المدن في شمال إيطاليا والمدن التجارية في فلندة، الذي بلور أرضيه جديدة لعلاقات اقتصادية داخلية وخارجية للمؤسسة الاقتصادية، ولقد حظي الذكاء الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق باهتمام كبير منذ أن بدأ يفرض نفسه كموضوع للبحث، إلا أنه اتسم بلبس كبير، نظراً لتعدد المصطلحات المستعملة من: يقطعة إستراتيجية، إلى ذكاء استراتيجي، أو ذكاء تنافسي أو ذكاء اقتصادي. (بو خمخ، ومصباح، 2010، ص10)

بينما يرى آخرون: أن الذكاء الاقتصادي كان مصدره الأساس الذكاء العسكري، كما سبق ذكره إذ ثم تطور مفهومه عام 1949م، باليابان بعد أن قام كبار القادة العسكريين اليابانيين بتأسيس وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (MITI)، التي يرجع لها السبق في تطوير نظام الذكاء الاقتصادي في اليابان، وفي عام 1950م، اعتمد كأساس للمعرفة، والقاعدة الأولى للمعلومات في المعاملات الإدارية على مستوى الدولة، وبذلك تعد اليابان أيضاً، من الدول الأولى التي استخدمت نظام الذكاء الاقتصادي في تبادل المعلومات، وكأساس رئيس لتطويره. كذلك اعتمدته منظمة التجارة الخارجية اليابانية (getro) هي الأخرى في عام 1958م، لإنعاش الاقتصاد الياباني آنذاك، اعتماداً مطلقاً في جل استخداماتها وتبادلها المعلوماتي. (Iarivet sophie, 2011,13-15)

ومع نهاية الخمسينات من القرن الماضي، وبالأحرى في: 1959- 1958م، اعتبر الباحث: (luhn) الذكاء الاقتصادي، كنظام اتصال يستخدم لتوجيه الأعمال، وهو يعد أحد رواد علوم المعلومات، وأول من استخدم مصطلح الذكاء الاقتصادي. (فيالي، 2014، ص14-15)

كما قام الألماني: (H.p.luhan) أحد مهندسي شركة IBM الذكاء الاقتصادي في ميدان الأعمال، بتعريفه وذكره في مقال نشره في السنة نفسها، والذي جمع فيه ما بين الاستغلال والنشاط الاقتصادي.. (Intelligence1994,p23)

بينما يرى فريق آخر من الباحثين بأن: (f.j.aguilar) و(I.ansoff) أول من تحدثا عن مفهوم الذكاء الاقتصادي؛ معنيين ذلك بأن الأول يرجع إليه الفضل في تطوير فكرة اليقطعة المعممة على بيئة المؤسسة في سنة 1963م، بينما يرجع الفضل للآخر في كونه، أول من سلط الضوء على المعلومات في سنة 1967م، وعلى قرارات التخطيط الاقتصادي، لاسيما موضوع الإشارات الضعيفة.

كما يعد الباحث وعالم الاجتماع الأمريكي: هارولد ويلنسكي (wilensky Harold) أول من عرف الذكاء الاقتصادي في السنة ذاتها، حيث عمل في سنة 1967م، على إجراء تحليلات حول الذكاء الاقتصادي، ثم عرض في كتابه *organisationnelle Lintelligence* (الذكاء التنظيمي) الصادر في سنة 1968م، مفهوماً جديداً للذكاء الاقتصادي، واصفاً إياه بأنه يمثل نشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة، وأنه "عملية جمع، معالجة، ترجمة وإيصال المعلومة التقنية والسياسية التي تسمح باتخاذ القرارات". (ميلي ودغفل، 2014، ص3) بحيث تكون قد "تم تجميعها وإنتاجها في إطار قانوني ومن مصادر معروفة" (larivet sophie, 2012, p6) لتشمل عملية تجميع وترجمة للمعلومات التقنية معاً. بينما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات عولمة الأسواق، والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما جعلها تتخذ خطوات تنظيمية لدعم العمل الدولي للمؤسسات، وليساهم M. porter في مفهوم الذكاء الاقتصادي بشكل كبير. كما قام (الو. م. أ) في عام 1980م، بتطوير مفهوم الذكاء التنافسي، إلى ذكاء الأعمال (بالو. م. أ). ومع هذا حرصت الأدبيات الأمريكية في هذا المجال، على تفضيل استخدام مصطلح الذكاء التسويقي، ومصطلح الذكاء الاقتصادي، وذلك على امتداد الفترة الماضية التي كانت لها صلة بنظم المعلومات التجارية، وفي نهاية 1980م، كان الظهور الأول لمفهوم اليقظة في فرنسا، بينما شهدت في بداية التسعينيات بداية ظهور الذكاء الاقتصادي، وفي 1990م، عرفت مفهوم الذكاء الاقتصادي، أما في 1992م، كان الترسخ الرسمي لنظام الذكاء الاقتصادي فيها. حيث "أنشأت وكالة نشر المعلومات التكنولوجية التي تهدف إلى تقديم مساعدة تشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسة الفرنسية" (Intelligence (1994, p23).

وفي 1994م، شهدت فرنسا أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي، من خلال تقرير مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا، كما نشر مارتر هنري martre Henri في تقريره بعنوان: (I, intelligence économique et stratégie des entreprises)، الصادر في السنة ذاتها 1994م، معرفاً إياه بأنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، ومعالجة وبث المعلومة المفيدة للمتعاملين والفاعلين الاقتصاديين" (ميلي ودغفل، ص3) من خلال لجنة الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسة الفرنسية، والذي يعد أول ظهور لمفهوم الذكاء الاقتصادي في فرنسا، ويعد بمثابة أول الكتابات والقرارات التي صدرت في بيئة الأعمال آنذاك، حول مفهوم الذكاء الاقتصادي، الداعي إلى ضرورة الاعتماد على استخدام نظام الذكاء الاقتصادي، المعتمد على (البحث عن المعلومات ومعالجتها بالشكل الذي يجعلها مفيدة، ومن ثم تبليغها للأطراف المسؤولة)، من أجل تطوير النشاط الاقتصادي في فرنسا، والاهتمام بتنافسية المؤسسة الاقتصادية الفرنسية (الإنتاجية- الخدمية)، والذي اعتمد أيضاً- كأساس نظري وكتخصص وممارسة. وفي 2002م ادمج الباحث: (minefi) مفهوم الدفاع الاقتصادي ضمن الذكاء الاقتصادي (larivet sophie, 2012, p6).

وفي نهاية ديسمبر من عام 2003م، وبواسطة مرسوم قانوني، عين: (Jacques) مسؤولاً أعلى للذكاء الاقتصادي في السكرتاريا العامة للدفاع الوطني الفرنسي، وذلك "لتمتعه (بتجارب عملية في القطاع الخاص ومجالات المعلومات" (Rida chafik, 2006, 14-15) والذي توسع في تعريف الذكاء الاقتصادي، حيث اعتبره في سنة 2005م، بأنه يركز على حماية المعلومات الإستراتيجية لكل المتعاملين في المجال الاقتصادي. كما قامت وزارة الداخلية، في الجمهورية الفرنسية في 13-16 سبتمبر 2005م، بتعميم جهاز الذكاء الاقتصادي على المستوى الإقليمي، وفي 16 سبتمبر، تم إرسال منشور لولاة المناطق حول الذكاء الاقتصادي المطبق، والذي يتضمن رسمياً تعميم جهاز الذكاء الاقتصادي على مستوى أقاليم فرنسا، وفي جوان 2008م، ظهر الكتاب الأبيض في فرنسا للدفاع والحماية الوطنية، الذي اقترح أهمية إنشاء مديرية مركزية للمعلومات الداخلية (Dcrl)، وأوكل له مهمة حماية الإرث المادي وغير المادي للقطاع الاقتصادي الفرنسي لكل من: (المؤسسات، المخابر، مراكز الدراسات والبحث). كما تم في سنة 2009م، في فرنسا- إطلاق المديرية المركزية للمعلومات الداخلية. أي: بدأ "الإطلاق العملياتي لـ (Dcrl) وتفعيل (DDri) إدارة مقاطعة المعلومات" (طيبوي وبوركاب، 2012، ص4) في المؤسسة الاقتصادية الفرنسية، من أجل تزويدها بالمعلومات التقنية والعلمية والتشغيلية والاقتصادية... الخ، ومن التطور المعلوماتي في

المجال الاستخباراتي، انتقل الذكاء الاقتصادي في فرنسا بمفهومه التقليدي تدريجياً إلى "مجال آخر عرف بالذكاء التسويقي، ثم تحول إلى ذكاء الأعمال، الذي يمثل أكثر دلالة وأقرب للذكاء الاقتصادي". (أوسيف وبومزة، 2014، ص35)

كما استخدمت الأدبيات الإنجليزية في منتصف الستينات من القرن الماضي اصطلاح ذكاء الأعمال، والذكاء التنافسي أو الاستراتيجي، حيث يعد المصطلح الأخير جزءاً من مفهوم ذكاء الأعمال. وبالإضافة لأهم التجارب الدولية الحديثة للدول الغربية المتقدمة، كأمريكا وفرنسا وألمانيا في القارة الأوروبية والأمريكتين، برزت في المقدمة أيضاً من قارة آسيا كل من دولتي: اليابان والصين. اللتين قامتا بتفعيل الذكاء الاقتصادي واستخدامه، وتنفيذه بمفاهيمه، وبمختلف مستوياته الحديثة، تشريعياً وأخلاقياً وتنظيمياً، إذ أثبتت العديد من الدراسات البحثية نجاح اليابان في بناء إستراتيجية تنافسية تفضلية قائمة على "تدخل الدولة التنموي المخطط، في قطاع الأعمال الإنتاجي، أما بالمعنى الضيق فقد نجحت في إقامة منظومة معلوماتية- معرفية تجمع الحكومة والشركات في بوتقة واحدة بهدف تطور المنظومة الإنتاجية على أسس تنافسية". (Bolanle OLADJO, 2009, p5)

كذلك نجحت الصين في شق مسار متصل للتطور العلمي والتكنولوجي من خلال استخدامها للنظام الذكاء الاقتصادي الحديث، في مجال قطاع المعلومات وإدارة المعرفة في ظل الثورة الرقمية الهائلة، وقد برز النجاح الصيني واضحاً وجلياً بصفة خاصة في "بناء قاعدة للصناعات القائمة على المواد السيليكونية، وهي الأساس لصناعات التكنولوجيا العالية وفي مقدمتها الإلكترونيات والإلكترونيات الدقيقة. ومؤخراً دخلت الصين بقوة في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد كإقتصاد خدمي". (الحداد وآخرون، 2017، ص12)

أما بالنسبة لدول العالم الثالث بما فيها الدول العربية، فهو لازال منحصر إلى حد كبير في الوسط الأكاديمي والإعلامي، خصوصاً المتخصصين في علوم التسيير والدراسات الاقتصادية، بعد ما شاع مؤخراً استخدام الذكاء الاقتصادي والابتكار، في عدد من إدارات الأعمال الكبيرة والمتوسطة، كما جاء في بعض الدراسات البحثية الحديثة والتي أكدت نتائج بحثها النظرية والتطبيقية بأن المؤسسة الاقتصادية في الوطن العربي، كان استخدامها للذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية بشكل ضعيف، ولم يكن بشكل واسع، إلا أنه ومع هذا لم يحظ بعد بالاهتمام المناسب، كاعتماده في مقررات ومناهج وزارات التربية والتعليم، كمادة أساسية تدرس في المناهج الحكومية بدءاً من مراحل التعليم الثانوي والمتوسط مثلاً. وذلك لكونه يعد من المصطلحات الحديثة نسبياً في أوساط الرأي العام العربي واستخدامه في اللغة العربية، بعد أن أخذ لفظه العام عن ترجمة عدد من اللغات الغربية كالفرنسية: (Intelligence économique)، وعن مصطلح: (business intelligences) في اللغة الإنجليزية. إذ أصبحت اقتصاديات الدول مبنية على اقتصاد المعرفة (Knowledge economy)، وتجمع بين التنافس الذكي (Intelligence competitive)، وثقافة روح الابتكار (Innovation)، التي تساعد على "عمليات استيراد وتصدير الأفكار والمنتجات والسلع والخدمات إلى جميع الأفراد والدول، بغض النظر عن أماكن تواجدهم الجغرافي في العالم". (حمدي، 2012، ص13)، (الدليمي، ص 18)

وهذا ما دفع عدد الدول العربية لإنشاء وزارات ومراكز وإدارات عامة تختص بتقنية وتكنولوجيا المعلومات، بقصد مواكبة الركب في مجال تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبحث فيها، مع البدء في تحديث نظم إدارات الأعمال فيها على المستويين العام والخاص، من خلال استخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الاقتصادي، التي تساعد في تفعيل دورة كافة مجالات التنمية، كما تدعم اقتصاد وأمن الدولة، بل تسمح بتسيير ونقل ونشر المعلومات الاقتصادية بصفة سريعة ودائمة؛ وحتى يتسنى للحكومات والفاعلين والمتعاونين الاقتصاديين من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، لان تحقيق التطور المنشود في استخدام تطبيقات الذكاء الاقتصادي الفعلي، لا يتأتى إلا بتبني دول المؤسسات الاقتصادية الكبرى، سياسات واستراتيجيات ناجعة، يتم من خلالها صياغة برامج طموحة هدفها تشجيع: (الجامعات- المراكز البحثية- مدارس ومعاهد التكوين المهني العليا- إدارات البحث العلمي والتعليم العالي)، على البحث والابتكار في تقنيات العولمة الالكترونية: (Electronic Globalization)، وتطبيقات الذكاء الاقتصادي (Economic intelligence) خاصة، بعد أن صارت المعلومات تهيمن على جميع مناحي الحياة. ويمكن تلخيص نشأة وتطورات الذكاء الاقتصادي التاريخية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي.

التاريخ	الدولة أو الكاتب	ظهور أو تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي
1870م	بريطانيا	نشأة الذكاء العسكري - نظم الاستخبارات في مجال منظمات الأعمال ببريطانيا.
ما قبل الحرب العالمية الأولى 1914-1918م، وما بعدها	دول أوروبا الغربية	استخدم في عمليات الاستخبارات العسكرية التجسسية.
1939 - 1945م	دول المعسكرين: (الحلفاء-المحور)	إضافة لاستخدامه في عمليات التجسس التكنولوجي لجمع المعلومات الاستخباراتية، تم استخدام أول جهاز حاسوب.
1949م	اليابان	ظهور الذكاء الاقتصادي، وتأسيس أول وزارة للتجارة الدولية والصناعة باليابان (MITI)، تعمل به.
1950م	اليابان	جعلته أساس المعرفة، والقاعدة الأولى في معاملاتها.
1958م	اليابان	اعتمدت منظمة التجارة اليابانية getto في مجال استخداماتها وتبادلها المعلوماتي بشكل مطلق.
1958م	Luhn	أول من استخدم مصطلح ذكاء الأعمال.
مع نهاية الخمسينات	H.p.Luhan	أول من استخدمه في الجمع بين الاستغلال والنشاط الاقتصادي في ألمانيا.
1960م	Simon	استخدم مصطلح الذكاء ليعبر عن القدرة في فهم المشاكل المطروحة، مع مرحلة الاكتشاف والإدراك في البيئة.
1963م	F.j.aguilar	أول من قدم دراسة ثنائية حول اليقظة والذكاء، وأول من تحدث هو I.ansoff عن مفهوم الذكاء الاقتصادي في أمريكا.
1967م	Harold wiensky	يعد عالم الاجتماع الأمريكي (هاز ولد ولينسكي)، أول من عرف الذكاء الاقتصادي في أمريكا، وقام بعمل إجراء تحليلات حوله.
1980م	(الو. م. أ)	قام (الو. م. أ) بتطوير مفهوم الذكاء التنافسي.
في نهاية 1980م	فرنسا	كان أول ظهور لمفهوم اليقظة في فرنسا.
1990م	فرنسا	عرفت فرنسا مفهوم الذكاء الاقتصادي.
1992م	فرنسا	الترسيخ الرسمي لنظام الذكاء الاقتصادي.
1994م	فرنسا	شهدت أول تعريف علمي للذكاء الاقتصادي.
2002م	فرنسا	اعتمدت لجنة الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسة، كأساس نظري وكتخصص وممارسة.
في نهاية ديسمبر 2003م	Minefi	قام بإدماج مفهوم الدفاع الاقتصادي، ضمن الذكاء الاقتصادي في فرنسا، بواسطة مفهوم قانوني.
في 16\ديسمبر 2005م	فرنسا	صدر أول منشور حكومي من وزارة الداخلية، حول الذكاء الاقتصادي، وتعميمه على جهاز الذكاء الاقتصادي على مستوى الولايات والأقاليم والمناطق بفرنسا.
2008م	فرنسا	صدر الكتاب الأبيض للدفاع والحماية الوطنية. اقترح من خلاله إنشاء مديرية مركزية للمعلومات الداخلية Dcrl، وأوكل لها حماية الإرث المادي وغير المادي للقطاع الاقتصادي الفرنسي تخضع له كل مؤسسات والمخابر و...
2009م	فرنسا	أطلق العنان في فرنسا لجهاز: مديرية المعلومات الداخلية (DCRI)، وتفعيل جهاز إدارة مقاطعات المعلومات (DDRI).
2005م	الجزائر	أول ملتقى دولي بالجزائر العاصمة، حول الذكاء الاقتصادي واليقظة.
2007م	الجزائر	تأسيس أول مدرسة للذكاء الاقتصادي.
2008م	الجزائر	إنشاء مديرية للذكاء الاقتصادي.

كما حددت مستويات الذكاء على النحو التالي:

1. الذكاء الاتصالي: وهو يتمثل في قدرة المؤسسة على اكتشاف الفرص والتهديدات المحتملة، التي تواجهها من خلال شبكة علاقاتها.
2. الذكاء الداخلي: وهو يتمثل في منح المؤسسة اليقظة الداخلية، بل يساعدها في اكتشاف نقاط القوة والضعف ويساعد في حماية الأمن المعلوماتي بها.
3. استعمال تكنولوجيا المعلومات: وهو يتمثل في تزويد المسؤولين وأصحاب القرار بالمعلومات اللازمة.

المطلب الثاني- مفهوم الذكاء الاقتصادي وتعريفاته:

1- مفهوم الذكاء الاقتصادي:

يعد مصطلح الذكاء الاقتصادي من المصطلحات القديمة الجديدة، لكونه قديم من حيث ممارسة بعض تقنياته من طرف الإنسان في العهود والحضارات القديمة، كالحضارة الصينية القديمة والإغريقية والرومانية... الخ.

وجديد من حيث الظهور كمصطلح ومفهوم يتعلق بالتسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، ولقد لقي منذ منتصف القرن العشرين اهتماماً مميزاً لاسيما من طرف الدول الصناعية الكبرى منها أمريكا واليابان وبريطانيا وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا.

كما لقي الذكاء الاقتصادي (التنافسي والاستراتيجي) في الآونة الأخيرة استخداماً ورواجاً واسعاً في مختلف أدبيات العلوم، لاسيما علوم التسيير، حيث أرتبط بالإبداع والتحليل والتطبيق، وهي تمثل ثلاث أنواع من الذكاء (التحليلي- الإبداعي- التطبيقي). ويغطي نظام الذكاء الاقتصادي أيضاً البعد الاستراتيجي، والتفاعل التكتيكي في استخدام المعلومات، ليشمل المجال الاقتصادي، والجو سياسي، والقانوني، واليقظة، والأنذار المبكر.

ولعل التوسع في انتشاره عالمياً من خلال الأوراق العلمية والدراسات البحثية والمؤتمرات والورش (المهنية المصغرة)، المستمرة والمتواصلة في هذا الحقل، ودراسة الجانبين النظري والتطبيقي لنماذجه؛ لدليل قاطع على مكانته والاهتمام به اهتماماً واسعاً في مختلف المجالات والمستويات خصوصاً في الدول الغربية. إذ إنه لم يعد حكراً على الدولة كدولة فقط؛ وإنما تعدى ذلك ليشمل العديد من الأقاليم والمناطق والقطاعات والمنظمات والمؤسسات والمصانع والشركات: الإنتاجية والخدمية.

2- تعريفات الذكاء الاقتصادي:

ظهرت للذكاء الاقتصادي تعريفات كثيرة، إلا أن بعضها يحمل في مضمونه نوع من التضاد، وذلك بحسب تنوع الأيديولوجيات الاقتصادية، من اقتصاد إلى آخر، ونتيجة لاختلاف الرؤى والبيئة الاقتصادية من دولة إلى أخرى. ولبيان معنى الذكاء الاقتصادي ومعرفة أوجه الاختلاف، نعرض التعريفات التالية: هو "عملية البحث والتحليل ونشر وإثراء المعلومات القائمة على نظام المعلومات بالمؤسسة". (الدليمي، ص 18)

هو "مجموعة من الأعمال المنسقة والمرتبطة بالبحث، والمعالجة، وتوزيع ونشر المعلومات المفيدة للأعوان الاقتصادية". (المرباطين منصور، 2012، ص 2-5) مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تتم بطريقة قانونية، وتوفير كل ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على الإرث غير المادي للمؤسسة الاقتصادية في ظل أحسن شروط الجودة والتكلفة. ويعرفه بأنه: "مجموع النشاطات المتناسقة للبحث والتحليل والتوزيع ثم الاستثمار للمعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين". (alain guillet, 2005, p5)

كما اعتبرته الجمعية المهنية الأمريكية بعد أن وصفته بالذكاء التنافسي (SCIP) بأنه صيرورة "تقوم على جمع المعلومات وفق التبادلات القانونية والأخلاقية" (Jacque Frontel, p13)، مما يعني أن الذكاء الاقتصادي لا يقصد به التجسس الصناعي، كما كان يعتقد عدد من الباحثين خاصة في بداية ظهوره الأول، ثم اتضح التفريق بينهما لاحقاً، وتبين أن التجسس الصناعي يتعدى الحدود الأخلاقية والقانونية، ولا يتقيد بهما. إلا أن الذكاء الاصطناعي أو الصناعي (intelligence artical) هو نظام عالمي ظهر رسمياً في عام 1956م في كلية دار تموت بجامعة هانوفر الأمريكية. وهي تطبيقات برمجية تعد كفرع من فروع علوم الحاسوب، تعنى ببرمجة أجهزة الكمبيوتر لكي يمكنها من التطور والمواءمة من أجل تصميم آلات قادرة

على فهم بيئتها وتنفيذ مهامها في مستوى محدد من الذكاء. أي هو الذكاء الذي تبديه الآلات والبرامج التطبيقية بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، مثل القدرة على التعلم والإبداع والاستنتاج، بل يعمل الذكاء الصناعي التوليدي على تحليل البيانات المعقدة والتعرف على الأنماط وتحسين الكفاءة لدى مستخدميه. وهو يمثل قدرة الحاسوب الرقمي أو الروبوت الذي يتحكم فيه الحاسوب على أداء المهام العامة المرتبطة بالكائنات الذكية.

أما الذكاء الاقتصادي فهو ذلك النشاط الذي جاء كرد ثقافي علمي على الإشكاليات التي طرحتها عولمة الاقتصاد، ومجتمع المعرفة، من أجل تعزيز سياسة السيطرة والنفوذ لمختلف الأعوان والمتعاملين الاقتصاديين في المؤسسة الاقتصادية، للتحكم في المعلومات التكتيكية الملائمة؛ بل هو فعل هجومي ودفاعي في نفس الوقت يعمل على إنتاج وإيجاد المعلومات المفيدة بأفضل تكلفة، وتحليلها ووضعها تحت تصرف المقررين في المؤسسة في الوقت المناسب من خلال ثلاثة أبعاد ألا وهي "حماية الثروة المعلوماتية، والاستعلام الاقتصادي من المصادر المفتوحة (اليقظة)، والتأثير". (خليل وبوعبدلي، 2005، ص1) فضلاً عن إدارة المعرفة و(حماية إرثها المعرفي)، والمقارنة المرجعية. بينما عرفه juillet Alain بأنه: "هو الوصول إلى نهاية ثلاثية الأبعاد تتمثل في تنافسية النسيج الصناعي، والأمن الاقتصادي، وأمن المؤسسات، وتعزيز سياسة التأثير للبلد" (Lodoovic-Francois, 2005, p27) وعرفه Emmanuel Pateyron على أنه: "مجموعة من الخطوات المنسقة للبحث والدراسة، والتوزيع وحماية المعلومات الدافعة للأعوان الاقتصاديين المحصلة بصفة شرعية في ظروف جيدة النوعية، الأجل، التكلفة". (خلفوي، 2013، ص3) أي: هو "مجموعة من الخطوات والمراحل التي تمر بها المعلومة من أجل اتخاذ القرار الأمثل" (pateyron Emmanuel, 1994, p11). وعرفه philippe Baumard على أنه: "ليس فن للمراقبة أو الملاحظة فقط، بل هو ممارسة هجومية ودفاعية للمعلومات، يهدف لربط عدة ميادين من أجل استخدام المعلومات لأهداف تكتيكية إستراتيجية للمنظمة" (Philippe Baumard) 2000, p8، أو المؤسسة الاقتصادية كما يعد أداة للربط بين سلوك المنظمة أو المؤسسة ومعارفها.

في حين عرفه Claud revel على أنه: هو التحكم في المعلومة بهدف معرفة البيئة الخارجية والتأقلم معها، فهو يسمح بالتعرف على الفرص والعوامل المحددة للنجاح، توقع التهديدات، تجنب المخاطر، للتأمين، التصرف والتأثير على المحيط الخارجي من منظور القدرة التنافسية على الصعيد الدولي" (بوخم، ومصباح، 2010، ص10)، وأنه "يعمل على خفض نسبة اللايقين في عملية اتخاذ وعرفه Besson B. pessin j.c بأنه: "هو القدرة على إيجاد أجوبة على التساؤلات المطروحة من طرف المؤسسة من خلال المعلومات المخزنة من طرفها" (حمدي، ص11) وأن أساسه يتمثل في "ضمان الحماية الملائمة لكل مراحل إعداد المعلومة وحماية ممتلكات المؤسسة". (فيلالي، ص31)، (عبد القادر، 2006 م، ص12-16) بينما وصفه H. Lesca بأنه يمثل (تقدم العلاقة بين المؤسسة وبيئتها)، في حين اعتبره ADBS بأنه "العلاقة التي تشمل مختلف المعارف والمعلومات من أجل تطوير الديناميكية الاقتصادية". (زرزار ومداحي، 2012 م، ص13)

ومن خلال مجموعة التعريفات والمفاهيم المقدمة، نستطيع أن نستخلص تعريفا للذكاء الاقتصادي بأنه عبارة عن: هو مصطلح تكنولوجي يختص بفهم الأوجه المختلفة في المنظمة، وهو يمثل مجموعة من الأنشطة المنسقة من نشاطات (البحث - التخزين - المعالجة التحليلية- النشر- الحماية)، التي تعتمد في الأساس على تقنية جمع المعلومة (الإستراتيجية)، المناسبة للدولة أو للهيئات والمنظمات المختلفة، من أجل تحليل أداء الأعمال من خلال رؤية واضحة تعتمد على صحة البيانات، ثم استخدامها (استغلالها) في اتخاذ القرارات الأفضل، لتحقيق هدف اقتصادي معين. كما يعد الذكاء الاقتصادي: أسلوب علمي وعملي وأداة كفاء للتنبؤ، بقصد الكشف التهديدات، والفرص المناسبة؛ بل يعد مجموعة من الأفعال الهجومية والدفاعية، التي تنشأ نتيجة (الاستعلام- التحليل الإحصائي)، بالإضافة إلى التفاعل مع دعم نظم القرار، والتنسيق الأمثل والتكيف مع التغيرات التي تحصل في محيط منظمات الأعمال (الوسطى والكبرى) الحديثة.

المطلب الثالث: مراحل الذكاء الاقتصادي:

تقوم إدارة نظام الذكاء الاقتصادي بتوفير كافة الموارد والإمكانات الضرورية، كما تتنوع تصنيفات مرحلته العملية، وفقا لحاجة المؤسسة الاقتصادية، حيث تمر مراحل الذكاء الاقتصادي أو بما يعرف بدورة الذكاء الاقتصادي (حموش، ص 105-106) بمجموعة من الحلقات "التي تسمح بتحويل المعرفة إلى معرفة مفيدة لاتخاذ القرار وتنفيذه: تعريف أو تحديد الحاجات للمعلومة، ترجمتها إلى ذكاء، تخطيط عملية البحث عن المعلومة، جمع المعلومات، تحليل وبحث المعلومات". (Marcon Christian, 2006, p62) ويرى العديد من المهتمين في هذا الميدان بأن مراحل الذكاء الاقتصادي عديدة متعاقبة، وغير منتهية...، وإنما تكون "مستمرة بصورة دورية من خلال التغذية العكسية والحوار المستمر بين منتجي ومحلي نظام الذكاء الاقتصادي من جهة، والمستفيدين من جهة أخرى". (مغولي، ص 8) وتقسم مراحل الذكاء الاقتصادي حسب نموذج (Gerard Verna) الذي يسمى أيضا بنموذج الزمنين (Deux temps)، أي: إلى زمنين، وهما كالتالي:

1- زمن الحراسة (temps de surveillance):

وهو يرتبط بزمن حراسة محيط المؤسسة الاقتصادية، ومراقبة أحداثه، مع متابعة المصادر المناسبة للحصول على المعلومات في الوقت المناسب سواء أكانت المعلومة معلنة مكشوفة أم غير معلنة وغير مكشوفة.

2- زمن الاستغلال (Temps d'exploitation):

زمن الاستغلال، أو زمن الاستثمار وهو الأفضل استخداما في اللغة، يتعلق بالاستعمال العقلاني للمعلومات، لأن المعلومة المجردة في حد ذاتها، ليست لها معنى ولا قيمة، إلا بعد معالجتها وتحليلها وبثها للمستفيدين (المستهلكين) في الوقت المناسب. كما يتكون كل زمن من عدة عمليات فرعية. ولإعطاء شيء من التوضيح يمكن إجمالها وتقسيمها، إلى أربع مراحل، على النحو التالي:

أولاً- مرحلة تحديد الحاجة للمعلومة:

وهي تظهر لدى متخذي القرار أو المحللين المختصين وغيرهم من المستخدمين وأصحاب المصالح، من خلال شعورهم بالحاجة إلى البحث عن المعلومات المهمة التي تحتاجها المؤسسة الاقتصادية في التنظيم، الأمر الذي يتطلب منهم شيء من المهارة والدراسة اللازمتين، حتى يتمكنوا من بحثها وتحديدتها تحديدا دقيقا. كما يفضل أن تقوم المؤسسة الاقتصادية المعنية، بتكليف وتحديد مهنة (المتابع) Traqueur أو (المتيقظ) Veilleur، ليقوم بمهمته كحارس للمحيط ووسيط ومتعقب للمعلومات، ويسند له مهمة "تحليل ودراسة الاحتياجات من المعلومات المهمة والمناسبة، ثم جمعها ومعالجتها وبثها أو توزيعها للمستفيدين لاتخاذ القرارات". (S.A.Boukrami, 2005, p6)

ثانياً- مرحلة جمع المعلومات:

بعد تحديد الحاجة للمعلومة، يتم اختيار أشكال للبحث عن هذه المعلومة من مختلف المصادر والمراجع كاستمرار لها، إذ أنها تبدأ قبل نهاية المرحلة السابقة، وذلك حتى يتمكن المختصون من جمع المعلومة وإبداء آرائهم حولها، ثم تحديد مسارات البحث عن المعلومات اللازمة والوسائل المستعملة في ذلك، من الموارد البشرية والمادية والمعنوية بالتنسيق بين اليعظات المختلفة، سواء أكانت علمية أم تكنولوجية أم اقتصادية...، وهي تكون كالتالي:

أ- المصادر الرسمية: وهي المصادر التي يشترط فيها الثقة والدقة، المتمثلة في وسائل الإعلام بأنواعها.
ب- المصادر غير الرسمية: وهي تتمثل في قيام الباحث بالبحث عن المعلومة، بمجهود شخصي، ويستمر في البحث عنها ولو بالتنقل، على أن يضل على تواصل مع المؤسسة الاقتصادية حتى يحصل على ذلك، أو تكون المصادر من منافسي المؤسسة الاقتصادية المعنيين في حد ذاتهم، مما يحتمل إعطاؤها في بعض الأحيان معلومة مغلوطة أو تضليلية، أو تكون المصادر من كافة المتعاملين مع المؤسسة الاقتصادية: كالموردين، أو عن طريق مهمات العمل والرحلات العلمية، والمعارض، والأسفار، وغيرها من الأطراف المتعاملة في السوق. ومع هذا تبقى درجة أهمية ودقة المصادر غير الرسمية أقل من المصادر الرسمية، لذا يتطلب التعامل معها بحرص وتدقيق شديدين. (Ideiss yalaoui, 2005, p12)

ج-مصادر مفتوحة وغير محددة: أن يكون الدخول إليها والاطلاع عليها ميسر وغير محدد. (رحماني، ص8)
ثالثاً-مرحلة معالجة المعلومة:

تعد أساس الذكاء الاقتصادي، وهي تعتمد أساساً على قيمة المعلومة ذاتها، ومدى استفادة المستخدمين والمستهلكين لها في المؤسسة الاقتصادية، ويقصد بمعالجة المعلومة، "تجميع كل المعطيات المتحصل عليها لتحليلها بشكل متجانس، وتعد ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة، فهي تعطي صورة غنية لكل المعلومات التي تكون مختلفة دائماً في سطور الوثائق". (ميلي وغفل، ص 6)

رابعاً-مرحلة بث (نشر) المعلومة:

يتم تثمين المعلومة بثها داخل المؤسسة الاقتصادية، من أجل اتخاذ القرار المناسب، وذلك حتى تسهم في خلق "قيمة مضافة منها تحليلها وتحويلها إلى شكل مناسب يسمح باستعمالها. فعمليات تحديد وجمع ومعالجة المعلومة يكون من دون فائدة، إذ لم يتم بث هذه المعلومة وإيصالها لمتخذي القرار" (قاشي ودية، 2015، ص 86 - 87) لأن المعلومة في حد ذاتها لا قيمة لها كمعلومة إن لم تصل في الوقت المناسب، وبالشكل المراد والكيفية المناسبة للشخص المستخدم. وبالعودة إلى العنوان الرئيس، يمكن تأصيل مراحل الذكاء الاقتصادي تاريخياً على وجه التقريب على النحو التالي:

1. مرحلة طريقة الجمع التنافسي للمعلومات خلال الفترة مابين: (1960 – 1970)م.
 2. مرحلة التحليل التنافسي 1980م.
 3. مرحلة استخدام الذكاء التنافسي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية 1990م.
 4. مرحلة النظر للذكاء التنافسي ككفاءة محورية.
- حيث أصبح الآن يركز في استخدام الذكاء الاقتصادي أيضاً، على الأبعاد الإنسانية والسلوكية. كذلك قام Prescott بتتبع تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي، وصنفه في أربع مراحل كالتالي: المرحلة الأولى: (1960 - 1970)م، مرحلة (الجمع التنافسي للمعلومات). المرحلة الثانية: 1980م، مرحلة (التحليل التنافسي والقطاعي).
- المرحلة الثالثة: 1990م، مرحلة (بروز الذكاء التنافسي لاتخاذ القرارات).
- المرحلة الرابعة: المرحلة الحالية، وهي مرحلة (استخدام الذكاء التنافسي ككفاءة محورية)، التي يركز فيها أيضاً على الأبعاد الإنسانية، والسلوكية، وغير الرسمية

الخاتمة:

نتيجة لتفاقم الأزمات الاقتصادية التقليدية وضغوطها المتوالية على البشرية على مدى التاريخ، مما جعلها تبرز حساسية كبيرة لأي متغير اقتصادي، إذ ازداد تواترها وتضاعف حجمها مطلع التسعينات من القرن الماضي، بعد أن تحولت إلى أزمات اقتصادية حديثة ومتوالية الواحدة تلو الأخرى، مع انتشارها السريع بفعل تدخل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتشمل جميع جوانب الحياة، بما فيها الجانب الاقتصادي، فضلاً على انتقال الاقتصاد من اقتصاد صناعي تقليدي، إلى اقتصاد جديد معولم مبني على تكنولوجيا المعلومات والمعرفة، يستلزم الإحاطة بكل المعلومات الحديثة المهمة والمناسبة والمتجددة حول الإنتاج، الخدمات، والاستثمارات، خلق الفرص، المخاطر، الأفضلية التنافسية، في مختلف أنحاء العالم، ومن خلال ما تم عرضه في متن هذا البحث يمكن استخلاص الخاتمة التالية: بعد أن تسارعت وتيرة التطور التكنولوجي في مجال الاتصال والإعلام وتعاظم دور اقتصاد المعرفة، أصبح الذكاء الاقتصادي في الآونة الأخيرة يحتل مكانة عالية الأهمية للجهة المستخدمة التي تعمل وفق نظام إدارة أعمال معاصرة، لما يمثلته هذا النظام المعلوماتي الحديث من تطور وحداثة في مجال الإدارة على المستويين سواء كان على مستوى الدولة أو على الصعيد المؤسسي، وذلك من أجل الرفع من قدراتها التنافسية والتأثير على مؤشرات أداءها بدءاً من التكلفة والجودة، إلى مستوى الكفاءة والمهارة والتكنولوجيا. مع الأخذ في الاعتبار كل من الوقت، الاستجابة لحاجات العملاء، التطوير، الإبداع. فضلاً عن إتاحة الفرص المناسبة في التواصل مع المحيطين

الداخلي والخارجي للجهة المستخدمة وزيادة التأثير فيهما، لما يمثله استخدام الذكاء الاقتصادي من نظم حديثة تضم مجموعة من التقنيات المتطورة، التي تهدف إلى جمع المعلومات الإستراتيجية، معالجتها، تحليلها، التحكم فيها أو بثها. كذلك يساعد الذكاء الاقتصادي في زيادة الدور الهجومي للجهة المستخدمة، من خلال اليقظة والتأثير، كما يعمل على تعزيز جانبها الدفاعي من خلال الحماية والأمن.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

1. الدليمي، مسعود. (2008). الذكاء الاقتصادي والعمل الضغطي: الحروب الخفية. جريدة القدس العربي، العدد 6061، 27 نوفمبر.
2. الطالب، علاء فرحان وآخرون. (2009). نظم الاستخبارات التسويقية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
3. طبوش، خيرة، وزعوط، رجا. (2014-2015). دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: دراسة حالة مؤسسة موبيليس ولاية عين الدفلي. مذكرة ماجستير، جامعة الجبلاي بونعامة، خميس مليانة.
4. بوخمم، عبد الفتاح، ومصباح، عائشة. (2010). دور اليقظة الإستراتيجية في تنمية المنافسة للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية. جامعة الشلف، 8-9 نوفمبر.
5. الزيادات، محمد عواد. (دون تاريخ). اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة. عمان: دار الصفاء.
6. الزعبي، علي زيدان. (دون تاريخ). مجتمع المعلومات والمعرفة. ملتقى حوار الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، القاهرة.
7. فيلالي، أسماء. (2013-2014). الاقتصاد في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات. مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
8. ميلي، سميرة أحمد، ودغفل، فاطمة. (دون تاريخ). واقع ومعوقات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مداخلة في الملتقى الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
9. رحمان، سناء. (2017). دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية. الملتقى العلمي الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات، جامعة المسيلة، 12-13 نوفمبر.
10. طيباوي، أحمد، وبوركاب، نبيل. (2012). الذكاء الاقتصادي والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بين المزايا وصعوبات التطبيق. ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول الذكاء الاقتصادي ومتطلبات التنمية، جامعة عنابة، 9-10 ماي.
11. أوسيف، عماد، وبومعزة، محمد. (2013-2014). اليقظة الإستراتيجية كعامل تغيير في المؤسسة. مذكرة ماجستير، جامعة خميس مليانة.
12. بوخمم، عبد الفتاح، وصالح، محمد. (2012). الذكاء الاقتصادي: سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها. المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، 23-26 أبريل، ص 346.
13. قريني، فارس، وزعيتر، فاتح. (دون تاريخ). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TLC) في تشجيع الابتكار بالجامعة. ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التحول الرقمي، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
14. حمدي، محمد. (دون تاريخ). أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
15. المسيري، مجدي. (2012). النقاء المعرفة والابتكار ونقل التكنولوجيا في الجامعات الحديثة. جامعة الإسكندرية.
16. رملي، حمزة. (2014). دراسة استطلاعية حول واقع اليقظة الإستراتيجية في مؤسسات الأدوية بقسنطينة. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، ديسمبر.
17. مرابط، سليمان، وابن منصور، عبد الله. (دون تاريخ). الذكاء الاقتصادي: أي دور للدولة؟ الملتقى الدولي حول الذكاء الاقتصادي ومتطلبات التنمية.
18. خليل، عبد الرزاق، وبو عبدلي، أحلام. (2005). الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال. الملتقى الدولي IEMA، الجزائر، 10-11 أبريل.
19. خلفاوي، شمس ضيات. (2013). الذكاء الاقتصادي: رهان لتسيير المؤسسات الحديثة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، جامعة عنابة، مارس.

20. سحنون، جمال الدين، وعبد القادر، فاضل. (2006). الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسسة. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل.
21. زرزاز، العياشي، ومداحي، محمد. (2012). الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ العمل وجذب الاستثمارات الخارجية. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، العدد 02، جامعة وهران.
22. حمدوش، محمد. (دون تاريخ). الذكاء الاقتصادي: قيمه وإنشاؤه وتأصيله واستعماله. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.